

تحالف وطني

الرؤية السياسية

24 كانون الأول 2017

مقدمة

التحالف الذي نعلنه اليوم هو تحالف سياسي، الهدف منه هو المساهمة الحاسمة في بناء دولة فعلية، أي دولة مدنية ديمقراطية عادلة وقادرة في لبنان، وهو تحالف منفتح على كل الأطراف الذين يتشاركون بتوجهاته ويلتزمون بألياته.

والدولة التي نطمح إلى بنائها في لبنان، هي الدولة التي يبتزم أداءها وفقاً للدستور والمواثيق والمعاهدات الدولية المصادق عليها، ومن خلال انتخابات دورية وسليمة وآليات محاسبة فعلية.

■ نريدها دولة مدنية، أي أن تكون العلاقات بين الدولة والأفراد علاقة مباشرة، تحددتها القوانين العامة، من دون وساطات (طائفية أو غيرها) حيث يعيش فيها الجميع متساوين من دون إقصاء أي فرد أو مجموعة بناءً على معتقداتهم.

■ ونريدها دولة ديمقراطية

■ ونريدها دولة عادلة، أي أنها تلتزم بتأدية ما تقره من حقوق فردية واجتماعية للمواطنين والمواطنات، فعليا، من دون انتقائية ومتاجرة بالمنح والولاءات، وبأن تؤمن الخدمات العامة، من اقتصادية واجتماعية ومالية. وتؤمن الحماية لجميع مواطنيها ومواطناتها بالتساوي.

■ ونريدها دولة قادرة، أي أن تؤدي وظائفها تجاه مواطنيها بفاعلية عالية، وأن تنطلق هذه الفعالية من حشد الموارد البشرية والمالية. ونريدها أيضا أن تدرأ عنهم المخاطر الخارجية، سواء الخطر الوجودي الإسرائيلي أو الأخطار المتأتية من الجماعات المسلحة

أو من أية دولة أو أجهزتها تتدخل في سيادتنا وأمننا وشؤوننا الداخلية، وهذه المخاطر شديدة في واقعنا.

انطلاقاً من الهدف المحدد أعلاه، ومن قراءتنا لمسار تدهور حضور الدولة في حياة المواطنين من جهة، وفي وجه الخارج من جهة أخرى، لا سيما طابع الدولة المدني المنصوص عليه صراحة في الدستور في المادة ٧، يصبح تموضعنا في المشهد السياسي اللبناني بديهياً في موقع النقيض للقوى السياسية الحالية ومنظومة الحكم القائم في لبنان، كونه يركز على ثلاث ركائز:

- 1- فرض نظام سياسي وأمني على اللبنانيين يخالف جذريا الدستور اللبناني بما يضمن سيطرتهم على مفاصل السلطة وتسخيرها لمصالحهم والتعامل مع القانون بشكل استنسابي يفرغ الدولة من المرجعية لوجودها بما يؤدي إلى إلغاء كل أشكال المحاسبة فيلجأ المواطنون للسياسيين بدلاً من الدولة لضمان حقوقهم ومصالحهم.
- 2- دورة مالية مصدرها تدفقات مالية خارجية، تدخل في النظام المالي تقترضها الدولة لتمول الاستهلاك على حساب الاقتصاد المنتج،
- 3- نظام زبائنية سياسية، تنهب مقدرات الدولة، والمال العام بشكل أعم، تستخدمه لشراء الولاءات وشد العصب الطائفي والحزبي مقابل الآخرين.

هذا التحالف معني بأي جهد يضعف الحلقات الثلاث، وأي جهد ينال من ترابطها وتحالفها من هذا المنطلق، يصبح التحالف السياسي وسيلةً لغايةً ملحةً، وهي طرح بديل سياسيٍ جدي، ليس عن هذا الفريق أو ذلك من مكونات السلطة، بل عن المنظومة السياسية بأكملها. هذا البديل السياسي عنوانه الدولة المدنية القوية.

التعاطي مع المسائل الشائكة

فلنحدد أولاً ما المعني بالمسائل الشائكة، المسائل الشائكة هي المواضيع التي كونت مواد الترشق الإعلامي بين ما أُصطلح على تسميته بفريقي ٨ و ١٤ آذار، وأهمها على سبيل الذكر لا الحصر: دور المقاومة وسلاح حزب الله، الاغتيالات والمحكمة الدولية، الموقف من الحرب الدائرة في سوريا ومن التدخل العسكري فيها... الخ

ولنلاحظ أن هذه المسائل الشائكة لم تمنع أطراف النزاع حولها من أن يشكلوا أكثر من حكومة" وحدة وطنية"، ولم تمنع أن يُقروا قانوني انتخاب عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٧ ليخدما مصالحهم، والأهم من هذا وذلك، هذه المسائل الشائكة كلها أمور مرتبطة بشكل مباشر بالصراعات الإقليمية والدولية.

لقد أدخل ما كان يسمى بفريقي ٨ و ١٤ آذار اللبنانيين في أتون صراعات من خارج المصلحة الوطنية والتي زادت الانقسام الطائفي وكادت أن تقحم اللبنانيين في حرب أهلية طائفية ومذهبية جديدة. إن مقاربتنا لأية أمور شائكة ستكون مبنية على أسس بناء الدولة المدنية الديمقراطية العادلة والقادرة وفق المصلحة الوطنية وتعزيز السلم الأهلي وحفظ أمن المجتمع.

الهدف هو المساهمة الحاسمة في بناء دولة مدنية وديموقراطية وقادرة وعادلة، وهذا يلتقي مع أدبيات طرفي النزاع حول "المواضيع الشائكة" وإن كان أي منهما لا يجرؤ على إعطاء موقف واضح، خارج الشعارات العامة، من المسائل الداخلية البحتة، مثل السياسات الضريبية، التغطية الصحية الشاملة، التعليم الرسمي والتعليم الخاص... الخ، علماً أنه في كل من هذه المسائل وفي غيرها ثمة مروحة واسعة من الخيارات السياسية التي يمكن لأية دولة أن تأخذها، وسوف تكون لهذه الخيارات تبعات وأثمان يجب دفعها، وعوائد من الممكن التعويل عليها.

خلفية تأسيس " تحالف وطني "

لم يتمكن لبنان منذ توقف الحرب الأهلية في العام 1990 من إعادة ترميم مؤسساته، وترسيخ مقومات الدولة فيه، بل أخذ ينزلق أكثر فأكثر في مهاوي الدولة الفاشلة، التي تجلت في:

شلل في نظام الحكم والمؤسسات الدستورية بسبب انتهاك الدستور عبر تجاوز دور المؤسسات والمواعيد الدستورية وآليات تشكيل السلطة التي ينص عليها الدستور عبر التمديد؛ تفشي العنف؛ صعود الحقن الطائفي والمذهبي؛ تراجع الاستقرار العام؛ تهديد السلم الأهلي؛ استئراء الفساد؛ استفحال الفقر؛ هجرة الشباب والأدمغة؛ وتداعيات اللجوء الفلسطيني والأزمة السورية.

لقد أمعنت السلطة السياسية في حرمان اللبنانيين المتكرر من حقهم بالمساءلة والمحاسبة والمشاركة السياسية الفعالة، بسبب الانتهاكات المتكررة للأحزاب السياسية الحاكمة للقوانين والدستور وتعطيل الحياة الديمقراطية.

غياب السياسات الاقتصادية والإنمائية المستدامة، وتعمق الهوة المجتمعية وترسخ ظواهر التهميش واللامساواة مع غياب العدالة في التقديرات الأساسية من صحة وتعليم وضمان اجتماعي وكهرباء وماء وغيرها. وقد أوصلت سياسة عدم اكتراث السلطة بمصلحة المواطنين وتغليب المصالح الفئوية والشخصية إلى كوارث بيئية وصحية ومالية في مجالات: النفايات والمكبات والكسارات والمرامل والسدود وغيرها.

الشارع ينتفض

لقد أتى حراك إسقاط النظام الطائفي ومن بعدها التحركات المطالبة لهيئة التنسيق النقابية والحراك الشعبي للتصدي لأزمة النفايات وللمشاريع المدمرة للبيئة ومن ثم الحراك السياسي والمدني في التصدي لمحاولة فرض الضرائب الجائرة بالإضافة إلى التحركات ضد التمديد لمجلس النواب، لتستكمل بالإنجازات التي حققتها القوى المدنية في الانتخابات البلدية والنقابية

والتي شكلت دافعاً للعديد من حركات التغيير وحافزاً لها لتشكيل تحالف انتخابي عريض فيما بينها.

إن جملة هذه الوقائع تؤشر إلى وجود قوة شعبية كافية في المجتمع اللبناني متحفزة ومقتدرة على إجراء عملية التغيير إذا ما توفرت لها فرصة لتوحيد جهودها.

اهدافنا

من خلال إيماننا بواجبنا وقدرتنا مواطناتٍ ومواطنين في وقف المسار الانحداري للدولة في لبنان وفي قيادة عملية التغيير وفي ابتكار أدوات فعالة تحوّل النقمة الشعبية من حالة سلبية إلى قوة إيجابية، نرى أن الانتخابات النيابية هي محطة للتغيير السلمي الديمقراطي انطلاقاً من قناعتنا بقدرتنا على تمثيل حاجات الشعب اللبناني وقيمه ومبادئه والضغط لتطوير وتصحيح الأداء والتوجه السياسي عامةً وبالأخص من خلال التشريع والمحاسبة في المجلس النيابي.

إن نجاح أي عمل تغييري يسعى لتقديم بديل جدي للأداء السياسي الحالي يشترط وجود بعد وطني يجعل من الطرح عابراً للطوائف والمناطق. ومن هذا المنطلق تحالفنا، يدعم ويتعاون مع المبادرات الشبيهة والأفراد الساعين إلى توحيد الجهود والطاقات من أجل خوض معركة وطنية تغييرية شاملة مبنية على الأولويات التالية:

أ- في الاقتصاد والإدارة والاجتماع:

- صوغ سياسات اقتصادية واجتماعية تتبنى أهداف التنمية المستدامة 2030 لمكافحة الفقر والجوع والمحافظة على الطبيعة
- تطوير البنية التحتية الضرورية لقيام اقتصاد اجتماعي منتج وفعال يتلاءم مع حاجات المواطنين والمواطنين تتضمن النقل العام والمياه والطبابة والإسكان والتربية والاتصالات والموانئ وشبكة نقل البضائع.
- تطوير الشفافية في القطاعين العام والخاص ونشر قطع الحساب دورياً ومقارنة تنفيذ الموازنة مع البرامج المنجزة والإنفاق العام عبر المؤسسات المعنية وتحديث قانون السرية المصرفية.
- تطوير آلية نظم الموازنة العامة بما يتناسب مع المعايير الدولية المعتمدة لناحية الشمولية للقروض والهبات والأعباء والالتزامات والموجودات
- تنمية القطاعات الحاضنة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تأمين الفرص والإمكانات التي تحدُّ من نزف ثروتنا البشرية والاستثمار في مواردنا البشرية العلمية والإنتاجية والثقافية والرياضية والإبداع وتشجيع الابتكار والمبادرات الفردية
- تطوير آليات الرقابة المالية والمحاسبة وتأمين استقلاليتها الفعلية ونشر المعلومات بشكل دوري على أن يتحرك القضاء المختص عند اللزوم
- تفعيل الاختصاصات في القضاء وتطوير آلية العمل لاسيما بما يخص القضاء التجاري والمالي
- تطوير التشريع الضريبي بما يغني الاقتصاد الوطني ويحمي العامل والمواطن ويضمن المساواة في الأعباء

- مكافحة الفساد ومعاقبة المستفيدين من المال العام والسلطة وإلغاء القوانين ذات الطابع الذي يغذي المنفعة الخاصة على حساب الخزينة وتلك التي تشرع الاحتكارات على حساب المواطنين والمواطنين
- معالجة الدين العام من خلال اعتماد سياسة للإصلاح الجذري.
- تعزيز التعليم الرسمي: الجامعة الوطنية، التعليم المهني، المدرسة الرسمية.
- صوغ سياسات بيئية تتبنى استراتيجيات وخطط التنمية المستدامة بهدف مكافحة الفقر والمحافظة على الطبيعة.
- إصدار قانون حديث للإيجارات القائمة وتشجيع مفهوم الإيجار التملكي للسكن، والقروض الإسكانية الميسرة وإنشاء مشاريع سكنية ذات هدف مجتمعي مع تقليص الهامش التجاري فيها ومراعاة مصالح وحقوق المستأجرين والمالكين.
- العدالة الاجتماعية: ضمان الرعاية الصحية للمواطن العامل بعد التقاعد وذلك عبر تأمين نظام تقاعدي متطور، وضمان الشيخوخة، وحماية صحية لكل اللبنانيين.
- تطبيق إجراءات تضمن الشفافية والحوكمة الرشيدة في استخراج وإدارة عائدات النفط والغاز وباقي الثروات الطبيعية.
- تأمين الاستقرار السياسي والأمني ووضع خطة وطنية شاملة لضبط ظاهرة السلاح المتفقت المرخص وغير المرخص.
- تشريع قوانين لتأطير وتشجيع المؤسسات الاجتماعية التي لا تبغي الربح
- التأكيد على الدور الأساسي للبلديات في التنمية المحلية
- تحديث وتطبيق المخطط التوجيهي لترتيب الأراضي
- حماية الثروة المائية الوطنية من التلوث وإدارتها بمشاريع مستدامة
- تحديد الأملاك العامة والمشاعات وحمايتها
- تطبيق القوانين اللبنانية، لا سيما قوانين العمل، على السوريين كما على سائر المقيمين على الأراضي اللبنانية.

ب- في القضايا الدستورية والتشريعية:

- تطبيق الدستور تطبيقاً كاملاً بلا استثنائية أو اجتزاء، وبإزالة ما يعتريه من معوقات بنيوية، ووقف الضغوط المتמادية لأفراء السلطة تحت حجج ميثاقية وطائفية زائفة للحؤول دون تطبيق المواد التي لم تُطبّق منه بعد، وخصوصاً المادة 95، والمادة ٧ واعتماد آليات تحول دون تعطيل عمل المؤسسات الدستورية لوقف استخدام المنظومة الحاكمة للطوائف والمذاهب لتقاسم الحصص والمصالح ومواقع النفوذ من أجل إقامة نظام "المواطنة" في دولة الحق والقانون والمؤسسات.
- احترام المواثيق الدولية التي صادق عليها لبنان وكافة القوانين والمبادئ المستمدة من شرعة حقوق الإنسان، كحرية المعتقد والتعبير، وحرية الخيارات الحياتية والاجتماعية. والمساواة في الحقوق بين كافة مكونات المجتمع دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجندر أو اللغة وكذلك المساواة في حق التعلم والعمل وتكافؤ الفرص.
- تعزيز السلطة القضائية بالحؤول قطعياً دون تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية في أعمالها، أو ممارسة الضغط على مؤسساتها انسجاماً مع النص الدستوري القاضي بفصل السلطات وتعاونها.
- تفعيل مبدأ فصل السلطات بفصل الوزارة عن النيابة.
- توسيع صلاحية المجلس الدستوري وإعادة إعطائه حق تفسير الدستور وفتح باب المراجعة أمامه للمواطنين والجمعيات.
- وضع قانون انتخاب عادل ومنصف يحسّن تمثيل الشعب اللبناني ويرتكز على النسبية والعدالة والمساواة.

- اعتماد الإصلاحات الانتخابية الآيلة إلى الحد من الغش والرشوة ومكننة عملية الفرز واحتساب الأصوات.
- السماح بالانتخاب في أقلام تتواجد خارج النطاق الجغرافي للقيود وفي نقاط موزعة على المحافظات وعلى سفارات لبنان في الخارج.
- إنشاء الهيئة المستقلة الدائمة لإدارة الانتخابات وحصر هذه المهمة بها خارج أطر وزارة الداخلية.
- اعتماد الكوتا النسائية مرحلياً في الترشيح والمقاعد لتشجيع دخول النساء إلى المعترك السياسي
- إصدار قانون جديد للأحزاب يضمن قيام أحزاب مدنية لا تعتمد في خطابها على التفوق العنصري أو الطائفي أو تتبنى خطاباً تحريضياً ضد فئة أو جماعة بشكل يمس بحقها في الوجود. ومع وضع الضوابط وشروط الرقابة على مداخيلها.
- تحديث القوانين كي تتوافق مع احترام حقوق الإنسان وخاصة الحقوق المدنية والجزائية وفي قوانين الأحوال الشخصية
- إقامة اللامركزية الإدارية، وفق الصيغة المقررة في الدستور وتطويرها بما يخدم دولة القانون والمواطنة والحق.
- تحديث الإدارات العامة وإطلاق الحكومة الالكترونية. بهدف تأمين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الهدر ويعزز الإنتاجية.

ت- في الشؤون السيادية والخارجية:

- بسط وتعزيز سيادة الدولة على أراضيها من خلال استراتيجية متكاملة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية ودفاعية وعبر تنمية قدرات الجيش والأجهزة الأمنية دون الخضوع لأي شروط من أي جهة كانت، بما يسمح للدولة باسترجاع أراضيها المحتلة وحماية حدودها وردع أي اعتداء على الأراضي اللبنانية.

- رفض التدخلات الخارجية من أية جهة أتت وتغليب المصلحة الوطنية اللبنانية على سياسات المحاور ، صوناً لسيادة واستقرار لبنان ووحدته.
- ترسيخ الانفتاح والالتزام الكامل بالقضايا الإنسانية المحقة. ومنها حق الشعوب بتقرير مصيرها في جميع أنحاء العالم وخاصة دول المنطقة. مع تأكيدنا على دعم حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وإقامة دولته على أرضه.
- رفض توطين اللاجئين الفلسطينيين وإلغاء كل القوانين والأنظمة المجحفة بحقوقهم الإنسانية كمقيمين غير لبنانيين وإشراك المجتمع الدولي في تحمل المسؤولية.
- بسط سلطة الدولة على كامل المخيمات الفلسطينية
- التعامل مع المقيمين السوريين في لبنان بمسؤولية وإنسانية ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته والعمل على عودتهم.